الرئيس والتغيير الحقيقي

منير أحمد قائد

●.. تتسق مطالب التغيير والحركات الاحتجاجية في بعض الدول العربية مع حركة التاريخ ودورته الجديدة ولن تسلم أي دولة عربية أو تكون بمنأى من هذا التغيير وفق قوانينه والذي سيتحقق بصورته الكاملة في هذه الحقبة التاريخية الجديدة بعد التخلص كلياً من الآثار السلبية التراكمة لإفرازات جوهر الصراعات بين منطق ثقافة الثورة الإنسانية ومنطق الثورة المضادة في واقعنا العربي منذ منتصف القرن الماضي، واليمن في هذه اللحظة الراهنة تعيش مخاضاً هاماً لولادة التغيير الجذري والشامل في إطار تجدد روح الثورة اليمنية السبتمبرية الأكتوبرية وفي سياق مسار تطوري وتجددي لأهدافها بآفاقها القومية والإنسانية وضمن عملية فاعلة لفاعلية الثقافة الإنسانية الواحدة الجديدة المرتكزة على الإيمان والتجسيد العملي للقيم الإنسانية الواحدة، ورغم إدراك ووعي كل العقلاء والحكماء وأهل الحل والعقد والمامهم ومعرفتهم التامة بحقيقة الخلفيات وطبيعة الصراعات التي أدت إلى بروز واستفحال الأزمة السياسية الراهنة في بلادنا فإن تطوراتها المتلاحقة ومستجداتها المتواصلة حتى اللحظة كشفت وأظهرت للسطح والعلن في المشهد السياسي الوطني الاصطفافات الصراعية من خارطتها البنيوية والتستر في إطارها منذ عقود لتصبح بعد ذلك ضمن خارطة رسمية معظم أطرافها تخلت مجبرة عن الوعاء المنتظماتي الذي ظلت تستظل به وهي تمارس دوراً يخدم الثورة المضادة وكان ظهورها ضمن اصطفاف يحتمي بخارطة رسمية بعد أن شكلت أهم دعائم ومرتكزات منظومة قوى الثورة المضادة العادية للتغيير والمسيرة المظفرة للثورة اليمنية منذ عقود حيث هربت هذه القوى من مصيرها المحتوم في لحظة حرجة إلى تبني التغيير وهي لا تنتمي إليه ولا تؤمن به باعتبارها قوى مستهدفة من التغيير الحقيقي والجذري ومثل موقفها الانتهازي والتآمري كعادتها باعتبارها الخيار الانتحاري والوحيد الذي تعتقد أنها ستحقق من خلال نجاحه استهداف شخص فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لأن تلك القوى رغم أنها ظلت مهيمنة ومسيطرة على إدارة الدولة والمجتمع ومارست الظلم والاستبداد والفساد والقهر والطغيان منذ عقود فإنها في لحظة معينة اكتشفت أن ركائزها التي اعتمدت عليها قد تخلت عنها وأن خططها وأساليبها في محاصرة واستغلال أداء القيادة السياسية افتضحت وتبين لها أن الرئيس علي عبدالله صالح قد حاصر هذه القوى وتهيأ ضمن مشروعه الوطني الحضاري لإسقاط مشروع الثورة المضادة التي سعت ولا تزال تلك القوى لتنفيذه، وفي خضم تطورات الأزمة وبروز حركة الشباب المطالب بالتغيير فقد برهنت معطيات وتجليات وشواهد وحقائق الواقع أن كل أبناء الشعب اليمني مع التغيير ولكن التباين الكبير والإنقسام في الشارع اليمني والاختلاف حول الآليات والوسائل والمسارات لتحقيق التغيير الذي توفرت له كل العوامل والمقومات في الواقع باتجاه تحقيقه قد برهنت أنه وبعيداً عن حسابات السياسة وأهداف قوى المصالح أن هذا الواقع يفرض بقوة الضرورة الحتمية والحاجة الوطنية الماسة لاستمرار دور الرئيس علي عبدالله صالح في تحقيق الالتحام بين المكونات والأدوات المؤمنة بالتغيير الحقيقي كخطوة هامة باتجاه تحقيق القفزات النوعية وبدء التنفيذ العملي للمشروع الوطني الجديد للتغيير الجذري والشامل الذي يقوده الشباب أو الجيل الجديد والذي عملت قوى الثورة المعادية للوحدة والثورة والديمقراطية والحرية والدولة المدنية العصرية الحديثة أن تخوض ما اعتقدته معركة الحسم باستهداف رئيس الجمهورية لتواصل استمرارها في تزوير قول التاريخ عبر منهجيتها التآمرية فكراً وتنظيماً وعقدياً وأهدافاً إلا أن هذه القوى خسرت المعركة وتبين لها أن مكامن القوة ومصادرها لفخامة الأخ/رئيس الجمهورية في إطار علاقته بالواقع ودوره ومكانته من المستحيل أن ينفصل عن الواقع أو تستغني عنه صفحات التاريخ في هذه المرحلة التي ستسطر وتدون فيها العناوين الكبيرة والعملاقة للتغيير الحقيقي بدون تدخل وتشويه وخدش من أيادي قوى الثورة المضادة.. قوى الفساد والظلم والاستبداد والعصبية والانفصال والتطرف والإرهاب والتخلف والرجعية، وهذا يدفعنا للقول أنه بعيداً عن تطورات المشهد السياسي والمبادرات التي طرحت لحل الأزمة السياسية وكان آخرها المبادرة الخليجية فإن مصادرها قوة الرئيس علي عبدالله صالح هي مكونات قوة دافعة للتغيير وضامنة لإجماع الشعب اليمني قريباً على الآليات الأمنية لتحقيق التغيير، وهنا نحاول سرد هذه المكامن لقوة الرئيس وهي الشرعية الدستورية والتي عملياً جددت في سياق المشهد السياسي الراهن بالتأييد الشعبي الواسع حيث أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب يلتفون حول الرئيس وكذلك القبيلة اليمنية التي لا توجد شخصية وحيدة سوى شخص الرئيس تجمع عليه كل النخب القبلية وأبناء القبائل ضمن تعبيرهم عن حالة وعي متقدم لمواجهة المخاطر التي تهدد الوطن، كما أن الرئيس يمتلك تحالفات متشعبة داخل اليمن نسجها ضمن رؤية تحصينية ضد أي مخاطر قد تواجه الوطن وهي لا تنحصر في إطار المؤتمر الشعبي العام والأحزاب الحليفة له وغالبية منظمات المجتمع المدني وإنما تمتد إلى قوى سياسية تاريخية وأسر سياسية مؤثرة وفاعلة في كل أرجاء اليمن، إضافة إلى أن جزءاً كبيراً ولا يستهان به من قيادات بارزة وقيادات فكرية وسياسية ثقافية وطنية في أحزاب اللقاء المشترك وأعضاء وأنصار فيها يكنون للرئيس الكثير من التقدير والاحترام، وكذلك الحال بالنسبة لكثير من التيارات الدينية والليبيرالية والمدنية التي تعي أن تقديرها واحترامها واتفاقها مع الرئيس يتسق مع ما تعوله على الرئيس من دور كبير في إزالة المعوقات أمام التغيير التي أوجدته في الواقع قوى الثورة المضادة، حتى جزء كبير من الإخوان المسلمين يؤمنون بضرورة وحتمية أن يقود رئيس الجمهورية عملية التغيير التي يطرحها فخامته، ومن ضمن مصادر قوة الرئيس تأييد الكثير من رجال الأعمال البارزين والمؤثرين في الاقتصاد اليمني والواقع المجتمعي لرؤية الرئيس للتغيير وكذلك منظومة الشخصيات الاجتماعية والسياسية المؤثرة والفاعلة في المجتمع والتي تؤدي دورها خارج نطاق القبيلة فهي تؤيد بقوة الرؤى التي يطرحها رئيس الجمهورية للتغيير كما أن الغالبية العظمى من نساء اليمن متعاطفة ومؤيدة للرئيس ويرين برؤية فخامته للتغيير صمام أمان للوطن لإدراك كل هذه الفئات أن هذه الرؤية مرتبطة بمشروع وطني حضاري إنساني جديد لليمن الجديد وستصون وتحمي دماء اليمنيين وترى هذه الفئات ومنها قطاع النساء الذي يمثل نصف المجتمع أن بقاء الدور السياسي والمرجعي للرئيس علي عبدالله صالح يعني الأمن والهدوء والاستقرار الذي سيساعد على تنفيذ المشروع الوطني للتغيير الحقيقي في ظل التحام كل مكونات قوة هذا المشروع في الدولة والمجتمع والسلطة والمعارضة بقيادة الجيل الجديد، وعلى الصعيد الدولي ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأغلب دول العالم ترى أن مسئولية ورؤية الرئيس للتغيير هي الأكثر عقلانية لأن اندفاعات القيادات النافذة في المعارضة والقوى الفسادية والنفوذية المسيطرة عليها تهدف إلى الوصول للسلطة لتصفية حسابات سياسية وما تحمله من توجه ثأري وانتقامي لماتعتبره أنه التغيير سينتج عن الإصرار والتمسك به الحرب الأهلية المدمرة بين أبناء الشعب اليمني بعد أن اتضحت خارطة قوى الثورة المضادة المعادية للثورة والوحدة والديمقراطية وبناء الدولة المدنية وتمكنها من السيطرة على المعارضة واستخدامها كأداة طيعة ضد الحوار وإعاقته تحقيق الوفاق الوطني، وإضافة إلى ذلك لم نتطرق إلى القوات المسلحة والأمن فهذه المؤسسة الوطنية الكبرى تقف بكل قوة ومسئولية وطنية مع الشرعية الدستورية ولا نغفل أن الجزء المنشق عن هذه المؤسسة يحظى الرئيس ولدى الضباط والجنود فيه بتقدير واحترام كبيرين باستثناء بعض القيادات ذات النزوع الأصولية لأن ولاءها أساساً هو للتنظيمات التي تحتويها وليس للمؤسسة الوطنية وهذا أمر معروف عن التيارات الأصولية حتى أغلب الفئات الشابة وغير الشابة المستقلة في ساحات الاعتصامات المطالبة بالتغيير وهي الغالبية العظمى تكن للرئيس كثير من الاحترام والتقدير وهي تعي وتدرك أن مطلب المعارضة بالرحيل هو حل ثأري، وهذه الفئات الشابة لا تحمل النزعة الثأرية أو الكراهية للرئيس أو حقداً عليه وإنما رغبتها في التغيير وهذه الفئات أثق تماماً إذا تمعنت بتعقيدات الواقع وتشابك وتداخل أدوات الصراع والمت بخارطته وحقيقته وأهداف كل أطرافه على صعيد الواقع المجتمعي والدولة والنظام السياسي وتمكنت الفئات الشابة من الخروج من إطار الهيمنة لخطاب اللقاء المشترك وخاصة الخطاب الأصولي والتطرفي والاقصائي لأصبحت هذه الفئات الأكثر دفاعاً عن رؤية الرئيس للتغيير ولو بعد حين، لكن هناك تعقيدات ومعوقات أمام التغيير الحقيقي تثق كل الفئات والشرائح والغالبية العظمى أبناء المجتمع أن دور الرئيس ضروري في إزالة هذه المعوقات لأنه الأقدر على ذلك ضمن رؤيته للتغيير التي تصدى في إطارها منذ سنوات بعيدة للقوى المعيقة للمشروع الوطني للتغيير ولم يكن الأمر سهلاً أو هيناً، وهذه الرؤية هي من إنتاج إبداعات العقل الجمعي للجيل الجديد والشباب الذين يتطلب الأمر من جزء منهم أن يكتشفوا بدقة المسار السليم للتغيير الحقيقي الجذري والشامل والذي يتيح أن يؤدي رموز وقادة ورجالات الجيل الجديد دورهم في تنفيذ مشروع التغيير وقد انتصر شعبنا اليمني العظيم في إحباط وإفشال المؤامرات على هذا المشروع وتفكيك منظومة قوى الثورة المضادة.. قوى الفساد والظلم والاستبداد والطغيان والشر لنلج العهد التاريخي الجديد وقد انتهت فاعلية تلك القوى التي لا مكان لها في اليمن الجديد.

الباحث الزيدي نابغة فلكي

رياض شمسان

هناك العديد من النوابغ العلمية اليمنية الشابة الذين يستحقون كل الدعم والتشجيع والرعاية من الجهات الحكومية المعنية في بلادنا.. ومن هؤلاء الباحث والفلكي الشاب حمود الزيدي.. هذا النابغة العلمية النادرة الذي أصدر بيانات علمية نشرت في عدد من الصحف المحلية.

وقد تضمنت البيانات توقعاته بحدوث زلازل وهزات أرضية وبراكين وفيضانات في الأعوام (٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٩/٢٠١٠/٢٠١١م) في اليمن والوطن العربي وغيرها من دول العالم.. والتي حدثت فعلاً بنفس المكان والزمان الذي ذكرها في بياناته العلمية.. ومنها على سبيل المثال الزلزال الأول الذي حدث في اليابان في ١١ فبراير ٢٠١١م ثم الزلزال الثاني في اليابان في شهر إبريل الجاري.

وعقب حدوث الزلزال في اليابان أجرت قناة «العربية» الفضائية اتصالاً مع عدد من العلماء المتخصصين في هذا المجال الذين أكدوا بأنه لا يمكن لأي عالم زلازل أن يحدد موعد وقوع الزلزال قبل حدوثه.. هكذا قال ويقول العلماء في دول العالم بأنه من المستحيل تحديد موعد وقوع الزلزال.. ولكن الموهبة التي وهبها الله جل شأنه للباحث والفلكي حمود الزيدي هذا الشاب اليمني أثبتت عكس ذلك.. أي أن هذا الباحث المجهول تفوق بموهبته على كل تلك الأطروحات.

إذن.. لابد من قيام الجهة الحكومية المختصة في بلادنا باحتضان هذا الباحث الفلكي وتقديم الدعم والتشجيع والرعاية الكاملة له.. وبالتالي الاستفادة من أبحاثه العلمية وإبرازها محلياً وخارجياً.

إعلان